

## البحث العلمي والتقني

اعتمدت في الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى 2001م

تزايدت في العقدين الأخيرين وتيرة التغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. وقد أصبح موضوع التقدم العلمي والتقني يحتل مكانة رئيسة ضمن القضايا ذات الأهمية لدول مجلس التعاون باعتبار تطوير مجتمعاتها وتوفير عوامل القوة والثروة لها يعتمد إلى حد كبير على مدى نجاح دول المجلس في تعبئة وتنظيم الاستفادة من قدراتها العلمية والبحثية والتكنولوجية.

### الواقع والتحديات:

من أبرز التحديات التي يواجهها واقع منظومة البحث العلمي والتقني في دول المجلس هو عدم وضوح المسار الاستراتيجي وأهمية المسار الاقتصادي الذي يأخذ بالمعالجة الشاملة مع تكامل عناصر هذه المعالجة من خلال رسم خطط تنموية وطنية على مستوى دول المجلس والأخذ في الاعتبار أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتكامل بينهما، بحيث تهدف هذه الخطط إلى زيادة قدرة وسعة المنظومة وتوجيه النتائج نحو السوق وتعزيز الطلب عليها.

كما يمثل غياب استراتيجيات وطنية في دول المجلس تعمل على تعزيز دور العلوم في مجال التنمية المستدامة في إطار الأوضاع المستجدة تحد آخر لابد من مراعاته لأهميته. كما يعتبر دور الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية في التنمية الشاملة والمستدامة محورياً، حيث أن هذه المؤسسات العلمية مطالبة بإيجاد شراكة بناءة وتواصل حقيقي بينها وبين المنشآت الصناعية والإنتاجية عن طريق تطوير علاقة البحث العلمي بالتنمية.

وفي المجال المؤسسي يمثل غياب وجود هيئات على المستوى الوطني أو ضعف الموجود منها لرسم سياسات العلم والتقانة وتقديم المشورة تحدياً يقلص من إمكانات التطور في هذا المجال. كذلك فإن النقص في عدد المؤسسات العلمية والجمعيات والروابط المهنية المعنية بالبحث والتطوير وتقديم المشورة، وضعف القوانين والتشريعات والنظم واللوائح في مجال التعاون العلمي، ونقل التقنية، يعد معوقاً رئيساً في هذا المجال.

وفي ميدان البحث والتطوير يلاحظ قوة التشابك بين مختلف القطاعات في الدول المتقدمة، بينما نجد في المقابل ضعفاً شديداً في تلك العلاقات والروابط في دول المجلس. حيث أن ما يقدم من دراسات وأبحاث تتمثل في أن الكثير منها لا يلتصق مباشرة بالاحتياجات والأولويات المجتمعية.

أما في ميدان التعليم والتدريب فإن ضعف مناهج التعليم بصفة عامة والعلوم والرياضيات بصفة خاصة، وغلبة التخصصات النظرية في التعليم العالي ومحدودية الاستيعاب، وبخاصة في مؤسسات التعليم التقني والتدريب، وضعف الإمكانيات في مجال المرافق والتجهيزات ونقص برامج الدراسات العليا يمثل جزءاً من الواقع الذي تعانيه دول المجلس.

ويعد نقص الكفاءات المؤهلة وبالأخص في العلوم والهندسة في دول المجلس وقلة الأنظمة المعلوماتية ونظم الاتصال وقلة أعداد المرافق والتجهيزات العلمية سمة تحد من إمكانيات دول المجلس وقدرتها على تحقيق تقدم علمي وتقني.

ويكشف انخفاض نسبة التمويل والإنفاق على البحث العلمي ومقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي ضعفاً في الاهتمام بالبحث والتطوير من جهة ومحدودية شديدة في مجال التطوير. وفي الوقت الذي يمثل إسهام القطاع الخاص في البحث والتطوير في الدول المتقدمة نسبة كبرى من التمويل والإنفاق فإن ذلك الإسهام يكاد يكون معدوماً في معظم دول المجلس، ولا تتوفر تشريعات أو حوافز على المستوى الوطني من أجل توفير التمويل اللازم لقيام نشاط علمي وتقني يحقق غايات التنمية التقنية والعلمية.

ويكشف واقع دول المجلس عن غياب شبه كلي لقواعد المعلومات البحثية والعلمية أو الجهود المنظمة لجمعها وتوفيرها. لكن وجود سياسة وطنية للعلم والتقنية وقيام علاقات قوية بين مختلف الأطراف الفاعلة في ميدان العلم والتقنية والقدرة على نشر التقانة العلمية والتواصل بين الباحثين وصانعي السياسات يعتمد على مدى توفر المعلومات والبيانات والمؤشرات المهمة في هذا الميدان.

ورغم وجود العديد من اللجان العاملة في مجال البحث والتطوير على مستوى دول المجلس فإن تقدماً ملحوظاً لم يحدث بعد في مجال المشاريع العلمية أو البحثية المشتركة أو التعاون والتنسيق أو تبادل الخبرة وتكامل الموارد والإمكانيات. وفي ضوء هذا الواقع تعرض الهيئة الاستشارية المرئيات التالية:

1- العمل على وضع وتطوير خطط وطنية في مجال العلم والتقانة بمشاركة العلماء والمهندسين والباحثين وشركات ومؤسسات القطاع الخاص وربطها ببرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع توفير استراتيجيات وبرامج عملية لتحقيق أهدافها.

2- تشجيع إقامة الهيئات المستقلة والمؤسسات العلمية على المستوى الوطني في مجال العلم والتقانة.

3- تقوية العلاقة بين مؤسسات ومراكز البحث العلمي والجامعات ومختلف قطاعات التنمية، وإيجاد الآليات والنظم التي يمكن من خلالها تقوية الارتباط فيما بينها.

- 4- تحسين مستوى المناهج الدراسية وبخاصة مناهج العلوم والرياضيات وطرائق تدريسها، والتوسع في التخصصات العلمية والهندسية وبرامج التدريب والدراسات العليا في العلوم والهندسة وتقنية المعلومات.
- 5- رفع نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي ضمن خطة وطنية لتطوير العلم والتقانة.
- 6- إنشاء صندوق للبحث العلمي والتقني لدعم أنشطة البحث العلمي والتقني وخاصة في مجال الطاقة سواء للمراكز الوطنية القائمة أو أية مراكز وأنشطة بحثية تنشأ مستقبلاً على مستوى دول المجلس وفقاً للأهمية والأولويات التي يقرها مجلس إدارة الصندوق.
- 7- تطوير نظم الاتصالات، وإنشاء قواعد للمعلومات العلمية والبحثية، وتوفير المعلومات الأساسية اللازمة لوضع السياسات والخطط، وخدمة احتياجات مختلف القطاعات، وتطوير المؤشرات العلمية، ونشر التوعية بأهمية العلم والتقانة والثقافة العلمية.
- 8- الاستفادة من خبرات المنظمات والهيئات الدولية وتفعيل برامج التعاون معها.
- 9- وضع برامج لتبادل أعضاء هيئة التدريس، والباحثين في مؤسسات ومراكز البحث العلمي والتشجيع على المشاركة في المؤتمرات والنشاطات العلمية.
- 10- إقامة وتفعيل الشراكات العلمية بين الجامعات ومؤسسات ومراكز البحث على المستويين الدولي والإقليمي في مجال تنفيذ البحوث والاستفادة من المرافق والتجهيزات والموارد المتوفرة.
- 11- تطوير المراكز العلمية المتخصصة الموجودة في دول المجلس. لتكون مراكز تميز تخدم كافة الدول الأعضاء.
- 12- إنشاء جوائز للبحوث العلمية المتميزة على مستوى دول المجلس في مختلف المجالات العلمية والبحثية.
- 13- إنشاء هيئة عامة مشتركة للتنمية العلمية والتكنولوجية على مستوى دول المجلس تهتم بالتنمية العلمية والتكنولوجية (يتضمن المرفق رقم "1" التصورات الأولية لمهام هذه الهيئة).

### مرفق (1)

المهام والاختصاصات المقترحة للهيئة المشتركة للتنمية العلمية والتكنولوجية

- 1- الاهتمام بالأنشطة العلمية التي تؤدي إلى المعارف الجديدة لتسهم هذه المعارف في الإثراء التعليمي والثقافي والفكري ولتؤدي إلى تحقيق تقدم تكنولوجي ومنافع اقتصادية، والاهتمام بتعزيز البحوث الأساسية والبحوث الموجهة نحو حل المشكلات، وتعزيز الدور الرئيسي الذي تؤديه البحوث العلمية في اكتساب المعارف.
- 2- العمل على حل المشكلات القائمة في المجالات المشتركة بين العلم والمجتمع وصياغة مبادئ محددة توفر إطاراً لنتاول تلك المشكلات والتحديات التي يواجهها البحث العلمي والفرص المتاحة أمامه، وتعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات وطنية ودولية بين جميع الأطراف المشاركة في الجهود العلمية، بشرط أن تتوافق هذه الجهود مع الاحتياجات البشرية وتطلعاتها وقيمتها.
- 3- تحفيز الهيئات الحكومية في دول المجلس على كافة مستوياتها والقطاع الخاص على تقديم دعم متواصل لبناء قدرات علمية وتكنولوجية كافية من خلال استحداث برامج تعليمية وبحثية ملائمة كأساس لا بد منه لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية سليمة بيئياً.
- 4- توجيه التنمية التكنولوجية التي تتطلب قاعدة علمية متينة نحو اعتماد أساليب إنتاجية آمنة ونظيفة، وضمان المزيد من الفعالية في استخدام الموارد، والتوصل إلى منتجات تكون أكثر رفقا بالبيئة.
- 5- توجيه التنمية التكنولوجية نحو إتاحة الإمكانيات لتطوير مهارات العمالة الوطنية والقدرة على المنافسة وحماية الموارد الطبيعية وفهم التنوع البيولوجي والنظم الداعمة للحياة ودمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في استراتيجيات التنمية المستدامة.
- 6- تأكيد دور الجامعات في تعزيز تعليم العلوم وتحديثه وفي تنسيقه على كافة مستويات التعليم ودورها في تعزيز البحث العلمي في برامج التعليم العالي، بما في ذلك برامج الدراسات العليا، ومراعاة الأولويات الوطنية البحثية.
- 7- الاهتمام بالتعاون الإقليمي والدولي في بناء القدرات العلمية لتعزيز التنمية، وتوسيع نطاق الإبداع البشري والاستفادة منه، بحيث يكون هذا التعاون قائماً على مبادئ الانتفاع الكامل والمفتوح بالمعلومات والمنفعة المتبادلة.
- 8- توفير أنماط متنوعة من التعاون على المستوى الدولي مثل المشروعات متعددة الأطراف، وإقامة شبكات البحوث والشراكات بين الأوساط العلمية، وتقديم الزمالات والمنح الدراسية وتعزيز البحوث المشتركة، وتنفيذ برامج لتيسير تبادل المعارف وتشجيع إقامة مراكز بحثية معترف بها دولياً.

9- وضع استراتيجيات وترتيبات مؤسسية ونظم تمويل من أجل تعزيز دور البحث العلمي والتقني في مجال التنمية المستدامة وتنمية التعاون بين مؤسسات البحث والتطوير والجامعات والصناعة كجزء من نظم الابتكارات الوطنية، وتوفير حوافز للبحث والابتكار.

10- الاستفادة من الخبرة الدولية في مجال نقل التقنية وفي دعم البحوث من خلال تبادل الخبرات العلمية والتقنية والاستفادة منها في مجال نشر الوعي لدى كافة أفراد المجتمع بأهمية البحث العلمي والتطوير التقني.

11- التنسيق بين دول المجلس وتحديد أولويات البحث العلمي لها والعمل على تحقيق التكامل بين المؤسسات البحثية في دول المجلس.

12- إيجاد آلية تكاملية ما بين الأجهزة المعنية بالتخطيط والجامعات والجهات البحثية في دول المجلس.

13- بناء نظم آلية موحدة تحتوي على قواعد معلومات خليجية لرصد كافة الأبحاث المنتهية والجاري تنفيذها لجعلها في متناول الباحثين.

14- تقنين نقل التكنولوجيا من الخارج والاهتمام بتوليد التكنولوجيا محلياً مع الاستفادة القصوى من التعاون الدولي، والاهتمام بدعم وتطوير البنية الأساسية لتنمية البحث العلمي والتكنولوجي وتأسيس التعامل مع المعلومات ومتابعة التطورات التكنولوجية الحديثة.

15- دعم البنية الأساسية في البحث العلمي والتكنولوجي في دول المجلس بعناصر هذه البنية وفي مقدمتها العنصر البشري وأهمية دعم وتطوير قدراته العلمية والذاتية.

16- اعتماد مؤشرات للعلم والتكنولوجيا في الإحصاءات الوطنية لدول المجلس.

17- تنويع وزيادة مصادر التمويل ووضع أنظمة تكفل التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم وتطوير البحث العلمي وتوفير صناديق وقفية للتنمية العلمية والتكنولوجية.

التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية

اعتمدت في الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى 2002م

التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية:

استعرضت الهيئة مسيرة المفاوضات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي والمعوقات التي حالت حتى الآن دون الوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين، كما استعرضت الحوارات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وعدد من الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية.

وبعد المناقشة، توصلت الهيئة الاستشارية إلى المرئيات التالية:

1 - التأكيد على تنفيذ ما ورد في "الاستراتيجية طويلة المدى لعلاقات ومفاوضات دول المجلس مع الدول والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية" التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين (ديسمبر 2000م)، والتي تضمنت الأسس والأهداف والسياسات اللازمة للتعامل بفعالية مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

2 - التأكيد على تنفيذ ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون، وبالأخص الإسراع في استكمال متطلبات قيام الاتحاد الجمركي في موعده المحدد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، توحيد المواصفات والمقاييس، العمل بنظام نقطة الدخول الواحدة، التثمين الجمركي، إلغاء المراكز الجمركية، تعديل أنظمة الوكالات التجارية، الاتفاق على قائمة موحدة للسلع الممنوعة والمقيدة، وتطبيقه في الأول من يناير 2003م، والوصول إلى السوق الخليجية المشتركة، والنظر في إمكانية تقديم موعد الاتحاد النقدي والاقتصادي، وتنفيذ ما ورد في المادتين المتعلقةتين بالعلاقات الاقتصادية الدولية، والبيئة الاستثمارية. وذلك بهدف تقوية منظومة مجلس التعاون وتعميق

التكامل الاقتصادي بين دوله، وتمكينه من التعامل بفعالية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

3 - لتعزيز الأهداف الاقتصادية الرئيسية لمجلس التعاون، والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات وزيادة الصادرات، ونظراً لتزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية، والتوجه الجماعي في إطار منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة في السلع والخدمات، ينبغي التأكيد على أن الدخول في اتفاقات مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية أصبح ضرورة استراتيجية وليس خياراً. والتأكيد على الإسراع بالوصول إلى اتفاق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، والعمل على تحرير صادرات دول المجلس إلى الاتحاد الأوروبي مع بدء تطبيق الاتفاق بدون مرحلة انتقالية.

4 - تعزيز دور الفريق التفاوضي لدول المجلس، وتمكينه من الاستعانة بالخبراء المختصين بالقضايا المتعلقة بمفاوضاته مع الدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتعزيز إمكاناته الفنية والمادية.

5 - الاهتمام بعلاقات مجلس التعاون الاقتصادية مع دول الجوار والدول ذات الكثافة السكانية، ودخوله معها في اتفاقات لتعزيز التبادل التجاري والتعاون في مجال الاستثمار.

6 - التعامل بإيجابية وشفافية مع ما يثار خلال المفاوضات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل حقوق الإنسان والتنمية السياسية وحقوق الملكية الفكرية ونحوها، مع الإشارة إلى ما قامت به دول المجلس من خطوات في هذه المجالات.

